

قضايا تعيق التنمية المستدامة بالمغرب

مقدمة:

تعاني البيئة من عدة اختلالات ناجمة عن تفاعل العوامل الطبيعية والإفراط في الاستغلال البشري، مما يؤثر بشكل سلبي على التنمية المستدامة.

فما أهم الاختلالات البيئية؟

وما هي التحديات السكانية والاجتماعية؟

وكيف يواجه المغرب هذه القضايا؟

يعاني المغرب من اختلالات بيئية وتحديات سكانية:

الاختلالات البيئية:

تمتاز البيئة المغربية بمشائتها وقابليتها للتدهور بسبب تفاعل عدة عوامل طبيعية وبشرية، فتجد منطقة الريف الأكثر تعرضا للتدهور لوجود سلاسل جبلية شديدة التقطيع، تدخلها مجري عديدة تسهل عملية انجراف التربة، ثم نجد جبال الأطلس والسهول الساحلية المتأثرة بشدة الاستغلال البشري غير المنظم، أما المناطق الشرقية والجنوبية الجافة فتعاني من تأثير عوامل التعرية الريحية، كما تعاني البيئة أيضا من ظاهرة التلوث الناجمة عن إلقاء النفايات الصلبة والسائلة في المجرى المائي والبحار، مما يضر بالثروات السمكية، إضافة إلى تلوث الهواء نتيجة الغازات السامة المنبعثة من مختلف وسائل النقل والمصانع.

التحديات السكانية وانتشار الفقر:

يعاني المغرب كسائر الدول المتخلفة من ظاهرة الانفجار الديمغرافي نظرا لارتفاع نسبة الولادات وتقلص نسبة وفيات الأطفال بعد تحسن الظروف الصحية والمعيشية، ويزداد هذا الانفجار في تزايد نسبة المدن بسرعة، إذ ارتفعت نسبة سكان المدن من 29% سنة 1960 إلى 57% سنة 2003 مما يطرح عدة تحديات ترتبط بتوفير الخدمات الاجتماعية من تعليم وسكن وعمل وتطبيب، أما المناطق القروية فيعاني معظمها من ظاهرة العزلة عن المجال الحضري بسبب ضعف شبكة طرق الواصلات.

يعمل المغرب على تجاوز الصعوبات التي تعيق التنمية:

تقوم التنمية المستدامة على تلبية حاجات أجيال الحاضر من مواد صناعية وفلاحية باستغلال مختلف الموارد الطبيعية، دون الإضرار بحق أجيال المستقبل من تلك الموارد، ولتحقيق ذلك يتخذ المغرب عدة تدابير تتجلّى في:

- ✓ بناء السدود الكبيرة لتوفير مياه السقي والشرب، والحد من الآثار السلبية لظاهرة الجفاف.
- ✓ الرفع من نسبة المناطق الخصبة من 0.01% سنة 1992 إلى 9.8% سنة 2000، إضافة إلى القيام بعملية التشجير لحماية التربة من الانجراف أو التصحر.
- ✓ تحسين الخدمات الاجتماعية مما أدى إلى تقلص نسبة وفيات الأطفال، وارتفاع نسبة التمدرس، وتزايد نسبة المستفيدين من الماء الشروب.
- ✓ توسيع الشبكة الطرقبية لفك العزلة عن المناطق القروية وتسهيل تزويدها بمختلف الخدمات الاجتماعية.

خاتمة:

ما تزال مجهودات الدولة لتحقيق التنمية المستدامة غير كافية، إذ أن ظاهرة الفقر ما زالت تتسع بلغت نسبة الذين يعيشون تحت عتبة الفقر حوالي 19% من مجموع السكان.